دِراسَةٌ نقدِّيةٌ
لِنَظَرِيَّةِ الشَّيخ مَعْرِفَةْ فِي القِراءاتِ

عبد الله محمدي أمجد
قم - ايران الاسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

القرآن الكريم وحي الله المنزل والمصدر الأساس والأول للدين الحنيف، نزل على قلب المصطفى ﷺ ليكون برنامجا جامعا لسعادة الإنسان في النشأتين؛ فعكف عليه المسلمون منذ أن نزلت آياته الأول بالحفظ والتلاوة والمدارسة، وهكذا ظل المسلمون يحيون بتلاوته ليلهم ونهارهم وينشرون تعاليمه بين الناس. ثم بدأوا بالتدوين حول ألفاظه ومعانيه والمعارف التي تضمنها كتاب الله العزيز، فنشأت في ظل ذلك علوم شتى ولكل علم باحثون ومختصون. فمن تلك العلوم التي تناولت الجانب اللفظي للقرآن الكريم هو علم القراءة، حيث كان لهذا العلم أصحابه منذ نزول الوحي على النبي ﷺ وكانوا يتميزون عن سائر الأصحاب في هذا المجال، غير أن مصير القراءة بعد رحيل النبي ﷺ آل إلى الاختلاف وكان الاختلاف يتسع يوما بعد يوم -وذلك لأسباب لا تخفى -فوقعت للأسف نزاعات وأحداث مرّة، فاحتال المسلمون لسدّ هذه الثغرة وقامت عدة مبادرات من حرق المصاحف على يد عثمان ووصولا إلى تحديد القراءات في سبعة، فاستطاعوا بالأخير من

احتواء الأزمة واجتمعت الأمة على الأخذ بالسبعة دون غيرها، فاحتفظوا بهذه القراءات وتدارسوها وكتبوا عن إسنادها وحجيتها ورواتها وتخريجها على قواعد العربية إلى غير ذلك من البحوث.

ومما خص الفقهاء في ذلك هو البحث عن جواز القراءة على السبع أو غيرها في الصلاة وفي غير الصلاة وسنوافيك بآراء الأصحاب في ذلك.

ملخص الدراسة

للعلامة المرحوم الشيخ محمد هادي معرفة رأي خاص في القراءات القرآنية، خلاصته حَصْرُها في قراءة بل رواية واحدة وهي رواية حفص عن عاصم؛ فالأستاذ معرفة لا يرى لغير هذه الرواية شيئاً من الاعتبار والحجية بل تحرم القراءة عنده بغير رواية عاصم ثم استدل على ذلك بأمور تتلخص في ما يلي:

- صحة سند هذه الرواية دون غيرها وإمامية كل من حفص وعاصم وأبي عبد الرحمن السلمي، رجال سند هذه القراءة وكونهم من ثقات أصحاب الأئمة عليهم السلام.
- موافقة هذه الرواية لقراءة جمهور المسلمين طيلة القرون المنصرمة وإلى يومنا هذا.
- مطابقة رسم المصحف في جميع العصور لرواية حفص.
- انطباقها على أقوى وجوه النحو وأفشاها.

هذا موجز رأي الأستاذ معرفة حول القراءات ونحن نقدّم بين يديك مراجعة وتحليلاً لما ذكره في خصوص الأدلة، فعندنا أن البيان المذكور فيه تأمل والدلائل التي ساقها غير ناهضة (مع غض النظر عن أصل الدعوى وأنا لا نبدي فيها شيئا بالجزم) كل ذلك بالتتبع في مصادر البحث والواقع التاريخي لهذه المسألة، فنريك أن الشيخ معرفة تسرّع في استنتاجاته ولم يأت بما يشفي الغليل، فالسند إنما يجدي مع الوثاقة لا بدونها ولم يثبت لنا وثاقة كل من حفص وعاصم والسلمي. أما ما استشهد به على قراءة الجمهور فهي روايات عامية غير ناهضة وبعضها لا صلة لها بالدعوى وأما رسم المصحف فهناك نسخ قرآنية يوجد فيها غير رواية حفص على أن دول المغرب العربي يقرءون لورش عن نافع وعليه تطبع مصاحفهم

وفيما يتعلق بالوجوه النحوية فسيأتيك أن القرآن لا يثبت بالنحو.

الكلمات المفاتيح: القراءات القرآنية، محمد هادي معرفة، رواية حفص عن عاصم، رسم المصحف، سند القراءة، قراءة جمهور المسلمين، وجوه النحو.

نص الدراسة

للشيخ الأستاذ محمد هادي معرفة رحمه الله رأي في القراءات القرآنية، خلاصته تحديد القراءة الصحيحة في قراءة عاصم برواية حفص وأن ما سواها تفقد أية حجية واعتبار وبالتالي لا يجوز قراءة القرآن الكريم إلا برواية حفص عن عاصم، سواء في الصلاة أم في غيرها. فهذه القراءة حسب رأي الأستاذ معرفة، هي القراءة المنزل بها على قلب النبي ﷺ والتي قرأ بها أمير المؤمنين وسائر الأئمة عليهم السلام، ويستشهد لذلك بأمور سوف نوافيك بها لكن في المقدمة نلمِّح بشكل موجز إلى موضوع البحث من الناحية التاريخية فنذكر أهم النظريات المطروحة معزوّة إلى أصحابها من الأعلام.

إن مراجعتنا للنصوص والمؤلفات الفقهية تكشف لنا أن الشيخ الطوسي رحمه الله هو أول من وصل إلينا رأيه الفقهي في القراءات القرآنية فتناول من تلاه من الفقهاء موضوع القراءات وأصبحت مسألة فقهية يبدي كل برأيه فيها والآراء تنقسم على ثلاثة:

- لا دليل لحصر القراءات في سبعة أو عشرة بل تجوز القراءة بما يوافق الوجوه العربية وإن خالفت السبع أو العشر، ذهب إلى ذلك السيد كاظم اليزدي صاحب العروة رحمه الله وآخرون من الأعلام.
- المتواتر من القراءات إنما هي السبع أو العشر(على اختلاف في ذلك) دون غيرها فلا تجوز القراءة بغير السبع أو العشر. وهو رأي الشهيدين الأول والثاني والعلامة الحلي.
- لم يثبت تواتر شيء من السبع والعشر إلا أنها جائزة وذلك لما أجاز المعصومون من القراءة بكل منها(اقرءوا كما يقرأ الناس) وهو رأي الشيخ الطوسي قدس سره أو نجيزها استناداً إلى السيرة القطعية (ذلك لأن الروايات المجوّزة غير تامة سنداً أو دلالة وهو ما يرتئيه السيد الخوئي قدس سره.

على أية حال فهذه الآراء تجتمع في شيء وهو جواز القراءة بكل من القراءات السبع من دون ترجيح بعضها على بعض والآن نرجع إلى رأي الشيخ محمد هادي معرفة في هذا المجال فنذكر الأدلة التي ساقها لإثبات ما تبنّاه ثم نعلّق على ذلك بما سيأتي.

- تتصف رواية حفص بسند متصل عال، فحفص قرأ القرآن على عاصم ولم يخالفه في حرف واحد وكان ضابطاً للقراءة، كما أنه شيعي من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام (صرّح بذلك الشيخ في رجاله) ومن ثم يفنّد ما نقل عن حفص بأنه خالف عاصماً في مواضع ويتخرّج بأن قراءة حفص هي قراءة عاصم حرفاً بحرف، أما عاصم فهو من أصحاب أبي عبد الرحمن السلمي وقد قرأ القرآن بأكمله عليه. فكان عاصم شيعياً إمامياً من أعلام الطائفة، أخذ القراءة من أبي عبد الرحمن السلمي الذي هو من خواص أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام كما ذكره البرقي، وأخيراً قرأ السلمي القرآن عليه عليه السلام، فنرى أن سند هذه القراءة لا مثيل له في القراءات العشر أبداً فهي قراءة شيعية خالصة.
- كان عامة المسلمين من البدء يقرؤون بهذه القراءة وإن النسبة مقلوبة، فحفص هو الذي حاول أن يقرأ لما يوافق قراءة عامة المسلمين فالنسبة إليه رمزية.
- ينطبق رسم المصحف الموجود بأيدينا على قراءة حفص، بل كل ما عثر عليه من نسخ القرآن الأثرية طيلة القرون المنصرمة. فرسم المصحف يوافق القراءة الصحيحة ولم يتغير ضبط كلماته وحروفه قط ولم تسيطر عليه القراءات فهو الآن كما أنزل على النبي صلى الله عليه وآله.
- توافق رواية حفص أعلى وجوه النحو الصحيحة وأفشاها بخلاف كثير من قراءات سائر القراء التي أنكر عليها أئمة الإسلام من النحاة والفقهاء وغيرهم.
- فكل هذه الأمور توجب الجزم بأن قراءة حفص هي القراءة الصحيحة دون غيرها، فلا تجوز القراءة بغيرها.

هذا مغزى كلام الأستاذ معرفة، حيث ذكره بشكل موجز في كتاب علوم القرآن(فارسي) عند بحثه للقراءات وقد أطنب فيه في المجلد الثاني من كتابه التمهيد في علوم القرآن في باب القراءات.

والآن نراجع الأدلة والشواهد التي ذكرها الأستاذ معرفة بشكل تفصيلي وسنبيّن أن بيانه لا يخلو من نقاط ضعف:

- شواهد غير صحيحة: سنوافيك بأن بعض ما استشهد به الأستاذ معرفة أو ذكره كمؤيد، لا يصلح في الحقيقة للاستشهاد ولا ليعضد الرأي المذكور لأنه أجنبي عن الموضوع.
- إن الشيخ معرفة يرى أن رسم المصحف الموجود ينطبق تماماً على رواية حفص لكن لا يعالج موارد تعارضهما، ذلك أنه من الواضح أن الرواية المشهورة والمتبعة عن حفص قد تخالف الرسم الموجود في عدة مواضع وقد ذكرت مواضع الاختلاف في باب فرش الحروف مفصّلة فراجع تجد(سنأتي بأمثلة خلال البحث) وحينئذ فالسؤال الذي يطرح نفسه هو أن الترجيح لأي الأمرين، الرواية أم رسم المصحف؟ فكان ينبغي على الشيخ أن يشير إلى هذه النقطة تكميلاً لبحثه.
- وأخيراً: فان بعض الأدلة غير ناهضة وغير ثابتة كتشيع حفص وعاصم وتوثيقهما أو دعوى اتحاد جميع نسخ القرآن منذ الصدر الأول حتى الآن.

إذن فما يرد بيان الشيخ معرفة هو أن بحثه قد يكون غير متقن وغير ناهض في بعض الأدلة والشواهد وقد تكون به حاجة إلى التكميل في مواضع أخر.

فارتأيت أن أذكر بعض الملاحظات على ما ذكر، مع التأمل في مفردات البحث والإمعان في الوثائق التاريخية لعلّه يتضح لنا ما إذا كانت تعضد الرأي المذكور أم لا، متوخياً في ذلك الاختصار والايجاز، راجياً من كل الأساتذة أن يتحفونا بملاحظاتهم القيمة حول الموضوع.

١ – السند:

سند القراءة إنما يجدي إذا كان الراوي أو القاري ينقل ما أخذه من شيخه من دون تصرّف واجتهاد وهذا ما لا سبيل للاعتقاد به بالنسبة إلى القراء، فأدنى تصفح في أحوال هؤلاء وسعة اختلافاتهم يوجب الجزم بأنهم حكّموا اجتهاداتهم الشخصية في قراءاتهم ما شاءوا، ويؤيد ذلك إنكار بعضهم على بعض ورفض بعض القراءات من قبل أئمة اللغة

والنحو والفقه، كما عاب النحاة على ابن عامر في قراءته ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[سورة الأنعام: ١٣٧] حيث قرأ برفع «قتل» وجرّ«شركاء» ونصب«أولاد» وما روي عن الإمام الصادق عليه السلام في تخطئة حمزة (من القراء السبعة) في قوله تعالى ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ ...﴾ [سورة الأنبياء: ٩٥] حيث قرأ «وحِرْم» ونظائر ذلك كثيرة. ومما يدل على اجتهادهم هو أن القارئ يروي عن شيخه ثم ينفرد بقراءة لنفسه، فهذا (خَلَفُ) يروي قراءة حمزة، لكن في الوقت نفسه يتخذ لنفسه قراءة ليكون أحد القراء العشرة وقراءته يرويها عنه إسحاق وإدريس، وكذلك الكسائي فإنه أخذ القراءة من حمزة ثم استقل في قراءة يرويها عنه الدوري والليث أبو الحارث. بل هناك تصريحات لبعض القراء في اختيارهم قراءة لأنفسهم، إذن ما الذي يجعلنا نجزم بأن حفصاً لم يخالف شيخه عاصماً ولو في حرف واحد وأنى لنا القول بأن عاصماً لم يخالف شيخه أبا عبد الرحمن السلمي وهكذا هو بالنسبة إلى ما تلقاه من أمير المؤمنين عليه السلام؟. بل هناك تصريح من حفص بأنه خالف شيخه عاصماً في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾[سورة الروم: ٥٤] فقرأ عاصم بالفتح(ضَعف) واختار حفص الضم(ضُعف) ولذلك يجوز الوجهان في رواية حفص، نعم طعن الاستاذ معرفة في صحة هذا الخبر الذي ذكره مكّي بن أبي طالب لسببين: أولا كيف يترك حفص قراءة شيخه عاصم الإمام في القراءة ويأخذ بقراءة ابن عمر؟. ثانياً إن مكّي ذكر الخبر بصيغة المجهول حيث قال بالحرف الواحد: «حُكي... » فكأن الخبر لم يثبت عنده، أقول لكن فات الأستاذ معرفة أن أبا عمرو الداني المعاصر لمكّي والذي يفوقه في الإتقان والضبط بتصريح علماء الفن ذكر الخبر بصيغة المعلوم حيث قال: «وكذلك[الفتح] روى حفص عن عاصم فيهن غير أنه ترك ذلك واختار الضم اتباعاً منه». بل شيخهما ابن غلبون ذكر الخبر كذلك: «وذكر حفص أنه لم يخالف عاصماً في شيء من قراءاته إلا ها هنا» وهكذا ابن مجاهد(أول من دوّن السبعة) قال: «وقرأ حفص عن نفسه لا عن عاصم بضم الضاد».

هذا ولحفص قراءات ينفرد بها عن (شعبة) الراوي الثاني لقراءة عاصم وعن جميع القراء السبعة بل العشرة، ما يقوّي الظن بأنه اجتهد هو أو رواة روايته وذلك لأن القراء على سعة اختلافاتهم واجتهاداتهم في القراءة مضافاً إلى الاختلاف والفاصل الزماني والمكاني، إذا اتفقوا على قراءة واحدة فإنه يظن قوياً أنها هي الصحيحة وحمل المنفرد منهم على الاجتهاد أقرب من حملهم جميعا على اجتهاد واحد. وفيما يلي نماذج من انفرادات حفص:

أما ما ذكره من أن حفصاً كان شيعياً من أصحاب الإمام الصادق ﷺ محتجاً بما ذكره الشيخ الطوسي في رجاله وبالتالي فالقراءة شيعية محضة، فنعلّق عليه بما جاء في قاموس الرجال للعلامة التستري ﷺ حيث قال تحت عنوان«حفص بن سليمان» كالتالي: («قال: عدّه الشيخ في أصحاب الصادق ﷺ قائلا: أسند عنه...» وروي عن أحمد بن حنبل في إسناده مدحه وفي آخر ذمه وعن مسلم والبخاري وجمع آخر تضعيفه ولم يشر إلى تشيّعه وقد قلنا إن عنوان رجال الشيخ أعم... ذكره ابن حجر والذهبي فعنوناه وقالا: الأسدي الفاخري وقال الأول: ويقال له حفيص متروك الحديث مع إمامته في القراءة الخ، وقال الثاني: كان ثبتاً في القراءة، واهياً في الحديث).

وقال في موضع آخر: «وأما رجال الشيخ فمسلكه غير ذلك، حيث إنه أراد استقصاء أصحابهم ﷺ ومن روى عنهم مؤمناً كان أو منافقاً، إمامياً كان أو عامياً، فعدّ أبابكر وعمر وعثمان ومعاوية وعمرو بن العاص ونظراءهم في أصحاب النبي ﷺ وعدّ زياد بن أبيه وابنه عبيد الله بن زياد في أصحاب أمير المؤمنين ﷺ وعدّ المنصور الدوانيقي في أصحاب الصادق ﷺ بدون ذكر شيء، فالاستناد إليه ما لم يحرز إمامية الرجل غير جائز، حتى في أصحاب غير النبي ﷺ فكيف في أصحابهم ﷺ، وغير الإمامي فيه من أوله إلى باب أصحاب الصادق ﷺ أكثر من الإمامي، وبعده ليس غير الإمامي فيه بتلك الكثرة...»

وقال في ترجمة عبدالله بن حبيب السلمي: (قال: «عدّه البرقي في خواصّ أصحاب علي ﷺ من مضر، قائلا: وبعض الرواة يطعن فيه». أقول: عنوان البرقي«أبو عبد الرحمن عبدالله بن حبيب السلمي» ويدلّ على كونه مخالفاً له ﷺ ما رواه الطبري في ذيله وكذا الثقفي

في غاراته عن ابن حميد عن جرير عن عطا قال: قال رجل لأبي عبد الرحمن أنشدك الله متى أبغضت علياً عليه السلام، أليس حين قسّم قسماً فلم يعطك ولا أهل بيتك؟. قال: أما إذا أنشدتني الله، فنعم. وأيضا عنونه ابن حجر ولم ينسب إليه تشيعاً).

ومن الجدير بالذكر أن زر بن حبيش ثاني شيخي عاصم أعرف وأوثق عند أصحابنا من السلمي وحسب رجالنا انه قرأ القرآن على علي عليه السلام لا على ابن مسعود مع أن هناك تصريح من عاصم بأنه أقرأ شعبة بقراءة زر بن حبيش، هذا وقد عدّ عاصم وحفص في المجاهيل في معجم رجال الحديث للسيد الخوئي قدس سره وفسّق حفصاً في مستند العروة.

ثم إنه إذا كانت قراءة حفص هي ما يقرؤه عامّة المسلمين من صدر الإسلام حتى الآن فلِم يحاول الأستاذ معرفة توثيق حفص وشيوخه وإثبات تشيعهم بعبارات غير ناهضة، فهو في غنى عن ذلك. ومما يثير الدهشة أن الشيخ معرفة عضد رأيه حول رواية حفص بكلام من العلامة الحلي قدس سره حيث نقل عن العلامة أنه قال: «أحب القراءات إلي قراءة عاصم» بحيث إن القارئ يتوهم أن رأي العلامة يتحد مع رأي الشيخ معرفة لكن تستغرب عندما تقرأ عبارة العلامة بتمامها: «أحب القراءات إلي قراءة عاصم برواية أبي بكر العياش وقراءة أبي عمرو البصري» إذن فالمفضل لدى العلامة رواية أبي بكر (شعبة) عن عاصم عن زر بن حبيش الشيعي الفاضل الموثق، لا حفص عن عاصم عن السلمي المبغض لعلي عليه السلام.

٢- قراءة عموم المسلمين:

يستند الشيخ في ذلك إلى روايات عامية ويستظهر منها أن المسلمين كلهم كانوا يقرءون برواية حفص وإليك نماذج من الروايات: « عن عبيدة السلماني قال: القراءة التي عرضت على النبي صلى الله عليه وآله في العام الذي قبض فيه هي القراءة التي يقرؤها الناس اليوم» ونقول في ذلك: أولا إن مثل هذه الروايات بمثل هذه الطرق لا تنهض دليلا على دعوى عظيمة كهذه وثانياً من الجدير بالذكر أن بعض علماء القراءة من أهل السنة مثل مكي بن أبي طالب والسيوطي يرون أن القرآن عرض على النبي مرتين أو أكثر وكأنما يختلف في كل مرة مع الأخرى بعض الشيء وأن قراءة المسلمين اليوم بمختلف الروايات هي توافق العرضة الأخيرة والسيوطي

يأتي بالرواية المذكورة آنفاً بعد بيانه لهذه النقطة، إذن فالسيوطي لا يقصد بمثل هذه الرواية ان رواية حفص هي قراءة النبيﷺ وأساساً فإن السيوطي وأمثاله لا يفضلون أية رواية على الأخرى فضلاً عن تحريم بعضها.

رواية أخرى: « قال هارون بن موسى الأزدي صاحب القراءات(المتوفى حوالي ٢٠٠): ذكرت ذلك لأبي عمرو البصري(١٥٤هـ) أي القراءة المعزوة إلى عائشة فقال: قد سمعت هذا قبل أن تولد(خطاباً إلى هارون) ولكنا لا نأخذ به، وفي رواية أخرى قال أبو عمرو إني اتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامة».

فيستشهد الشيخ معرفة بهذا الكلام على أن أبا عمرو اتخذ من قراءة عامة المسلمين مقياساً للقراءة الصحيحة والجائزة وأما غير ذلك فمرفوض لا يصح إتباعه!!.

وأنت ترى أنه فهم من كلمة «العامة» في الرواية أن أبا عمرو يرى أن رواية حفص عن عاصم هي الصحيحة دون غيرها وكأنه نسي أن أبا عمرو هذا هو أحد القراء السبعة الذي له قراءته واجتهاداته في القراءة والتي يرويها السوسي والدوري وهما روايتان معروفتان حتى أن الثانية كانت إلى عهد قريب هي الرائجة في بعض البلدان كالسودان. وعليه فلو كان أبو عمرو يقصد بكلامه ما ذكره (أو فرضه) الشيخ معرفة وأنه يرى تلك الحجية لرواية حفص فكيف يختار لنفسه وينفرد بقراءة تصبح في عرض قراءة عاصم شيخ حفص وشعبة؟! وليس بغريب من الشيخ معرفة إذ من عادته إن يفسر الكلام بما لا يرضى به صاحبه كما سبق في نقله عن العلامة الحلي وسنوافيك بنموذج آخر في السطور القادمة.

رواية أخرى: استند الشيخ إلى روايات عن الأئمةعليهم السلام جاءت بهذا المعنى: «اقرءوا كما يقرأ الناس» ففهم وحدة القراءة بين المسلمين وأنها موافقة لرواية حفص. لكن السيد الخوئيقدس سره يناقش في هذه الروايات سنداً ودلالة حيث إن بعضها مرسل وبعضها غير تام الدلالة فيرى أنها غير صالحة لتجويز أي قراءة ثم يذهب إلى جواز السبعة استناداً إلى السيرة القطعية.

ثم إن الجمهور الذي يتحدّث عنه، إن كان يقصد قبل ابن مجاهد، فالأمر واضح حيث

في كل مدينة وبلد قراءة بل قراءات، فقال الأستاذ معرفة نفسه بعد ذكره القراء الكبار من الصحابة والتابعين في مكة والكوفة والمدينة والبصرة والشام، كالتالي: «هؤلاء وأضرابهم كانوا علماء الأمة في البلاد ومراجع المسلمين في شتى نواحي المعارف الإسلامية، آنذاك ولكن من غير ما اختصاص بفن أو بثقافة خاصة، من أنحاء الثقافات المعروفة ذلك العهد، تجرّد قوم لفن القراءة والأخذ والتلقي والإقراء، سمة اختصاصية واعتنوا بذلك أتم عناية واشتهروا في قراءة القرآن وإقراءه، حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم ويؤخذ عنهم وهكذا أجمع المسلمون من أهل البلاد وكان أهل كل بلد يأخذون من القارئ الذي حل بينهم ويتلقّون قراءاتهم بالقبول ولا يختلف عليهم اثنان ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم» ثم سرد أسماءهم بما فيهم القراء السبعة.

يقول ابن الجزري: « وفي هذه الحدود رحل من المغرب أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي إلى المشرق وطاف البلاد وروى عن أئمة القراءة حتى انتهى إلى ما وراء النهر وقرأ بغزنة وغيرها وألف كتابه الكامل جمع فيه خمسين قراءة عن الأئمة وألفاً واربعمئة وتسعاً وخمسين رواية وطريقاً... وفي هذا العصر كان أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري بمكة مؤلف كتاب التلخيص في القراءات الثمان وسوق العروس فيه ألف وخمسمئة وخمسون رواية وطريقاً و... هذان الرجلان أكثر من علمنا جميعاً في القراءات لا نعلم أحداً بعدهما جمع أكثر منهما إلا أبا القاسم عيسى بن عبد العزيز الاسكندري فإنه ألف كتاباً سماه الجامع الأكبر والبحر الأزخر يحتوي على سبعة آلاف رواية وطريق. قال أبو عمرو الداني: «وقد سمعت طاهر بن غلبون يقول: إمام الجامع بالبصرة لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب، وقال الإمام أبو بكر بن اشته الاصبهاني: وعلى قراءة يعقوب إلى هذا الوقت أئمة المسجد الجامع بالبصرة وكذلك أدركناهم». وهذا يدل على أن قراءة يعقوب كانت هي قراءة البصرة حتى القرن الخامس.

يقول السيد الحكيم قدس سره: المقطوع من سيرة المسلمين منذ الصدر الأول هو الأخذ بأي قراءة صحّت لديهم وليست من السبعة فحسب ولاسيما تأخر السبعة المعروفة عن العهد الأول.

هذا بالنسبة إلى مناطق الخلافة الشرقية أما المغرب العربي من الجزائر والمغرب وتونس وليبيا والأندلس فالحال يختلف تماماً، يقول سعيد اعراب: «والسُّنة المتبعة بالمغرب أن يبدأ القرآن أولاً بقراءة نافع رواية ورش ثم رواية قالون (التحنيش) ثم قراءة ابن كثير (مكي) وأبي عمرو البصري ثم (حمزة)». ويقول في موضع آخر: «وكان الغالب على أهل المغرب، قراءة حمزة ولم يكن يقرأ بحرف نافع إلا الخواص، ثم اشتهرت لديهم قراءة نافع برواية ورش واستمر الحال على ذلك إلى يومنا الناس هذا» وقال: «قال أبو الفضل الخزاعي(٤٠٨هـ): أدركت أهل مصر والمغرب على رواية أبي يعقوب الأزرق عن ورش، لا يعرفون سواها، ويعني بالمغرب ما يشمل الأندلس، قال أبو حيان الغرناطي في مقدمة تفسيره(البحر): قراءة ورش هي القراءة التي ننشأ عليها ببلادنا ونتعلمها أولاً في الكتّاب».

بل أكثر من ذلك فيذكر مكي بن أبي طالب أن قراءة مثل «**مَلَكَ يوم الدين**» و«**الحمدِ لله**» و«**مالكَ يوم الدين**» و... مما لا يقرأ به اليوم أحد وربما يعد شاذاً، يذكر أن مثل هذه مقروء به اليوم (القرن الخامس) في الأمصار. ولولا هذه الأمور لما قدّمت مبادرات في عدّة فترات لسدّ هذه الاختلافات بدءاً من عثمان في حرق المصاحف إلى آخر مبادرة والتي نجحت لابن مجاهد حيث حدّد القراءات في سبع وقام بدعم من السلطان بالمنع من اختيار قراءة جديدة حتى الزم ابن شنبوذ الإمام في القراءة إلى المثول في المحكمة لأنه أراد أن يختار قراءة لنفسه مع أنه كان أعلم من ابن مجاهد في القراءات.

إذن اتضح الأمر في العهد السابق على ابن مجاهد وإن كان يقصد الشيخ معرفة بعامة المسلمين بعد ابن مجاهد فلا يجدي الاستدلال بذلك مع أنه تبين مما نقلنا من المصادر المعتبرة أن المغرب العربي وبعض المناطق كالبصرة كانت تقرأ لغير حفص.

نعم وقع في زمان ما وفي ظروف غامضة شيوع قراءة حفص شيوعاً ساحقاً كاد أن يقضي على سائر القراءات، يقول شيخ الشريعة الأصفهاني ﷺ منكراً على من يفضل قراءة عاصم على غيرها: لا نعلم في أي حقبة من الزمن كانت فوضى فاتفقوا على قراءة عاصم....

ثم إن رواية حفص لها طرق مختلفة ولو كانت هي قراءة عامة المسلمين، يستلزم ذلك

أن يكون اتفاق على روايتها بينما نشاهد اختلافا بين المصادر الأولية حتى مثل السبعة لابن مجاهد والتيسير والشاطبية و... وأخيراً أنوّه بأن قراءة حفص اليوم هي من طريق التيسير والشاطبية.

٣- المطابقة مع ضبط المصحف:

من المشهور اختلاف مصاحف عثمان التي بعث بها إلى الأمصار الخمسة مع أن أهل كل بلد كانوا يرجعون إلى المصحف المبعوث إليهم، فنجد أن القراء السبعة من كل بلد تأثروا برسم مصحف بلدهم أو على الأقل هناك موافقة بين قراءة القارئ ومصحف بلده، وفيما يلي نماذج من ذلك:

- كتب أهل المدينة: «**وأوصى**» [سورة البقرة: ١٣٢] وبذلك قرأ نافع وأبو جعفر المدنيان، وكتب أهل العراق: «**ووصّى**» وبذلك قرأ عاصم وحمزة والكسائي من قراء الكوفة وأبوعمرو البصري.
- كتب أهل الشام: «**قالوا اتخذ الله ولداً**» [سورة البقرة: ١١٦] وبذلك قرأ قارؤهم ابن عامر، وكتب أهل العراق بالواو (**وقالوا اتخذ الله ولداً**) وبذلك قرأ ما سوى ابن عامر.
- كتب أهل الكوفة: «**لئن أنجانا من هذه**» [سورة الأنعام: ٦٣] وبذلك قرأ الكوفيون(عاصم وحمزة والكسائي) وكتب أهل البصرة: «**لئن أنجيتنا**» وبها قرأ أبو عمرو البصري وغيره.

وهذه الأمثلة ليست سوى نزر من غزر، وفيما يتعلق بالقرون التالية عند افتقاد مصاحف عثمان فلا يمكن الجزم أيضاً بما ذكره الأستاذ معرفة حيث إن نظرة عابرة لبعض الصور الملتقطة من المصاحف الموجودة في المتاحف تكشف لنا أن بعضها كتبت على غير قراءة حفص أو أن الوجوه المختلفة في قراءة الكلمة ضبطت كلها في المصحف وعلى سبيل المثال يوجد في مصحف كتبه علي بن الهلال الخطاط الإسلامي الشهير سنة ٣٩١هـ: «**إذ جاءهم**» [سورة الإسراء: ١٠١] بالإدغام وهي توافق قراءة أبي عمرو البصري وكذلك«**قل ادع الله أوُ ادع الرحمن**»[سورة الإسراء: ١١٠] وبذلك قرأ أبو عمرو وبعض القراء. كذلك جاء في

مصحف نادر كتب سنة ٦٩٣هـ «**ونذر الظالمين فيها جُثياً**» [سورة مريم: ٦٨] و«... **أشد على الرحمن عُتياً**» [سورة مريم: ٦٩] والضم هي قراءة ابن كثير ونافع و... وبالفتح قرأ حفص.

وكتب في بعض المصاحف: «ومن شر النافثات في العقد».

ثم إن الرسم الموجود بأيدينا أيضاً يخالف بظاهره في كثير من المواضع رواية حفص منها:

- كتب في المصحف: «**والله يقبض ويبصط**» [سورة البقرة: ٢٤٥] وكذلك: «**وزادكم في الخلق بصطة**» [سورة الأعراف: ٦٩] والمشهور عن حفص السين في كليهما وبها يقرأ اليوم (**يبسط وبسطة**).
- كتب: «**إبرهم**» في جميع مواضعها في سورة البقرة وهي أقرب إلى قراءة ابن عامر حيث قرأ بالألف(**إبراهام**).
- كتب: «**ملك يوم الدين**» ونقرأ لحفص بالالف.
- كتب: «**قل**» [سورة الزخرف: ٢٤] و [سورة الأنبياء: ١١٢] فقرأ بعض القراء بالأمر من دون ألف بينما نقرأ لحفص «**قال**» في الموضعين وأمثال ذلك كثيرة.

هذا مضافاً إلى أن المغرب العربي تكتب فيه المصاحف على قراءة نافع منذ أن دخلها القرآن وإلى يومنا هذا كما مر. وهنا تحسن الإشارة إلى ما نقله الشيخ معرفة عن الإمام الخميني قدس سره فإن الإمام قال في تحرير الوسيلة: «الاحوط عدم التخلف عما في المصاحف الكريمة الموجودة فيما بأيدي المسلمين» والشيخ معرفة ذكر هذه العبارة كمؤيد لرأيه في عدم جواز التخلف عن الرسم الموجود للمصحف ولكنه لم يذكر عبارة الإمام بتمامها حتى يتبين لنا ما إذا كانت تؤيد نظرية الشيخ معرفة أم لا؟. والعبارة بتمامها كما يلي: «الاحوط عدم التخلف عما في المصاحف الكريمة الموجودة فيما بأيدي المسلمين وإن كان التخلف في بعض الكلمات مثل ملك يوم الدين وكفوا أحد غير مضر بل لا يبعد جواز القراءة بإحدى القراءات». واضح أن العبارة الأخيرة(بل لا يبعد) تفيد جواز القراءة بكل من القراءات

السبع بل أبعد من ذلك فهكذا ورد في ترجمة جماعة المدرسين بقم المقدسة: «بلكه بعيد نيست كه قرائت بر طبق يكي از قرائت ها اگر چه غير از قرائت هاي هفتگانه باشد جايز است» ونحن إذا أخذنا بهذه الترجمة واعتبرناها صحيحة فإن الامام يجيز حتى أبعد من القراءات السبع ويؤيد ذلك أن الإمام لم يعلّق شيئاً على ما ذكره صاحب العروة حيث قال: «الأحوط القراءة بإحدى القراءات السبعة وإن كان الأقوى عدم وجوبها بل يكفي القراءة على النهج العربي وإن كانت مخالفة لهم في حركة أو بنية أو إعراب».

٤- الوجوه النحوية:

تمتاز رواية حفص بوجوه نحوية عالية لكن ذلك وحده لا يكفي لإثبات ما ذكره الأستاذ معرفة من الجزم بأنها هي قراءة النبي ﷺ حرفاً بحرف، هناك فرق بين القول أن رواية حفص توافق أعلى وجوه النحو وبين أن نحرّم ما عداها من القراءات. ثم إن الاختلاف بين القراءات ليس كله يعود إلى المسائل الإعرابية حتى نحتكم إلى مقاييس النحو، بل قسم كبير منها لا يمكن تقييمه بقواعد النحو وهو ما يسمى بفرش الحروف. فأغلب الاختلافات الفرشية من قبيل تغيير اللفظ من دون تغيير المعنى مع وحدة الإعراب نحو مالك وملك، يخدعون ويخادعون، بُيوت وبِيوت، النافثات والنفاثات و...

على أن رواية حفص لا تخلو من شيء من التأمل في بعض مواردها ومنها: «**إن هذان لساحران**»[سورة طه: ٦٣] حيث تكلم النحاة في تخريج هذه القراءة وهي لحفص حتى أن بعضهم قال إن المتكلم -وهو ملأ فرعون -أخطأ فحكاه القرآن كما كان!!.

النتيجة

في النهاية أؤكد أني لم أقصد تفنيد الرأي المذكور وإنما هي استفهامات وغموض في هذه النظرية التي كاد أن ينفرد بها الأستاذ معرفة، فمما يرد عليها أنها تخالف جمهور فقهاء المسلمين إن لم نقل كلهم في جواز القراءة بكل من السبع أو بعضها في الجملة، وعليه فالأمر يستحق المزيد من البحث والتتبع ونسترعي الانتباه إلى أن تفضيل قراءة على سائر القراءات شيء، وادعاء أن هذه القراءة هي المنزل بها على النبي ﷺ حرفاً بحرف شيء آخر فهو إسناد

شيء إلى الله وهذا يستلزم الدليل القطعي لما يترتب عليه من آثار شرعية كثيرة.

إن فكرة توحيد القراءات فكرة عظيمة تستحق البحث والتتبع غير أن مبادرة الأستاذ معرفة وما جاء به من أدلة في هذا المجال لا يشفي الغليل وإن أجاد في مواضع من كلامه.

فليس بيننا ما يثبت أن حفصاً لم يجتهد في قراءته برأيه ولو سلّمنا فمن أين يثبت أن قراءتنا متواترة عن حفص فالمروي لنا هو من طريق التيسير والشاطبية، وهكذا سائر الأدلة المذكورة يمكن النقاش فيها. نعم مما يمكن متابعته في هذا المجال هو دعوى تواتر رسم المصحف بين المسلمين منذ صدر الإسلام إلى يومنا هذا لكن من غير عزو إلى فرد خاص كحفص أو غيره وهو عمل مقترح للباحثين في هذا الموضوع. والحمد لله رب العالمين.

المصادر

القرآن الكريم، المدينة المنورة بخط عثمان طه.

١. البيان، محمد بن مكي الشهيد الأول، منشورات مجمع الذخائر الإسلامية، قم، غير مؤرخ.

٢. الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب القيسي، الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، غير مؤرخ.

٣. البيان في تفسير القرآن، السيد أبو القاسم الخوئي، منشورات دار الثقلين، قم، الطبعة الثالثة، ١٤١٨.

٤. البيان في مرسوم خط القرآن، مهدي دغاغله، مركز اعداد مدرسي القرآن الكريم، الطبعة الاولى، ١٣٧٨هـ.

٥. پژوهشي در تاريخ قرآن كريم، دكتر محمد باقر حجتي، مكتب النشر الاسلامي، ايران، الطبعة التاسعة، ١٣٧٥ شمسي.

٦. تاريخ قراءات قرآن كريم، الدكتور عبد الهادي فضلي، ترجمة سيد محمد باقر حجتي، منشورات اسوة، الطبعة الثانية، ١٣٧٣ شمسي.

٧. تحرير الوسيلة، الامام الخميني، النشر الاسلامي التابع لجماعة المدرسين بقم، الطبعة ٢١ سنة ١٣٨٣هـ.
٨. تجويد استدلالي، آية الله عبد الحسين گروسي، تصحيح وتحقيق محمد علي كوشا، نشر شفا، الطبعة الاولى ١٣٧٤ شمسي.
٩. تجويد كاربردي، قاسم بستاني، مؤسسة آيات، الطبعة الاولى ١٣٧٥ شمسي.
١٠. التذكرة في القراءات، أبو الحسن طاهر بن عبدالمنعم(٣٩٩هـ) تحقيق عبد الفتاح بحيرى ابراهيم، الزهراء للاعلام العربي، مصر، الطبعة الاولى ١٤١٠.
١١. التمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفة دام عزه جامعة المدرسين بقم المشرفة.
١٢. التيسير في القراءات السبع، ابو عمرو عثمان بن سعيد الداني، كتابفروشي جعفري تبريزي، الطبعة الثانية.
١٣. حلية القرآن، سيد محسن موسوي بلده، منظمة الاعلام الاسلامي، الطبعة التاسعة والعشرون، ١٣٧٥ شمسي.
١٤. دراسات في القرآن الكريم، علي محمد الآصفي، دار الجيل المسلم، بيروت، ١٣٨٥هـ.
١٥. الدروس، محمد بن مكي الشهيد الاول، منشورات صادقي، قم.
١٦. رسم المصحف دراسة لغوية وتاريخية، غانم غدوري الحمد، مؤسسة المطبوعات العربية، الطبعة الاولى.
١٧. روض الجنان، الشهيد الثاني، مؤسسة آل البيت لاحياء التراث.
١٨. العروة الوثقى مع تعليقات السيد كاظم اليزدي، الدار الاسلامية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤١٠.
١٩. علوم قرآني، محمد هادي معرفت، منشورات مؤسسة التمهيد، قم، الطبعة الثالثة، ١٣٨٠ شمسي.
٢٠. قاموس الرجال، محمد تقي التستري دام عزه، جامعة المدرسين بقم المقدسة، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٠.

٢١. قرآن شناخت، بهاء الدين خرمشاهي، طرح نو، الطبعة الاولى، ١٣٧٤ شمسي.
٢٢. القراء والقراءات بالمغرب، سعيد اعراب، دار الغرب الاسلامي، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤١٠.
٢٣. كتاب المصاحف، ابو بكر عبدالله بن داود سليمان بن الاشعث السجستاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٤٠٥.
٢٤. الكشاف، جار الله الزمخشري، منشورات دار البلاغة، تحقيق مصطفى حسين احمد، الطبعة الثانية، ١٤١٥.
٢٥. معجم رجال الحديث، السيد ابو القاسم الخوئي، منشورات دار العلم، قم، الطبعة الرابعة، ١٤٠٩.
٢٦. مستند العروة الوثقى، السيد ابو القاسم الخوئي، نشر مدرسة دار العلم، ١٤١٣هـ.
٢٧. معجم القراءات القرآنية، الدكتور احمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم، انتشارات اسوة، الطبعة الاولى، ١٤١٢، ه
٢٨. المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، النشر الاسلامي، الطبعة الثانية، ١٣٧٤ شمسي.
٢٩. المفيد من معجم رجال الحديث، محمد الجواهري، منشورات مكتبة المحلاتي، قم، الطبعة الاولى، ١٤١٧هـ.
٣٠. منتهى المطلب، الحسن ابن المطهر العلامة الحلي، مؤسسة النشر التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، الطبعة الاولى، ١٤١٩.
٣١. الموسوعة الرجالية الميسرة، علي اكبر الترابي، مؤسسة الامام الصادق عليه السلام، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ.
٣٢. النشر في القراءات العشر، ابو الخير محمد بن محمد بن الجزري، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
وكثير من كتب الفقه.